

عون و <<أصدقاؤه اللبنانيون>>

جوزف سماحة - السفير ٢٨/١١/٢٠٠٣

الجهات الأميركية التي رعت <<قانون محاسبة سوريا واستعادة السيادة اللبنانية>> تسعى إلى طرح مشروع جديد خاص بتوطين الفلسطينيين حيث هم، أي في لبنان ضمناً. لا تناقض في ذلك. فهذه الجهات اعتادت التشريع لصالح إسرائيل على أساس أنها الحليف الأولى بالرعاية. فمن <<حواجب>> واشنطن الاستثمار في هذا الصديق ودعمه لأن المصلحة الأميركية تقتضي ذلك فضلاً عن قدر من الانتهازية الانتخابية. وتستطيع هذه الجهات الادعاء أن وقائع العقود الأخيرة أثبتت صحة هذا التوجه: أن الولايات المتحدة هي المستفيد الأكبر من إسرائيل قويداً في الشرق الأوسط.

استند الأميركيون، تبريراً للقانون، إلى وجود قوى ضغط لبنانية ترفع لواء السيادة وإخراج القوات السورية وفك أي تلازم بين البلدين. وإذا كان الجنرال ميشال عون اختطف الأضواء فلأنه الأبرز بين هؤلاء اللبنانيين، ولأنه يقود تياراً سياسياً فاعلاً في <<الداخل>>. لقد أدى التركيز على عون إلى شبه إغفال للبنانيين أميركيين عملوا من أجل تمرير القانون. ويطال الإغفال المشار إليه شخصيات هؤلاء وأفكارهم.

مع تبلور الاتجاه لاقتراح مشروع قانون خاص بالتوطين تبلورت

حجة لبنانية قوية قابلة للتحويل إلى اتهام لعون. تحول إلى شخص متعاون مع قوى تؤيد في الوقت نفسه <<سيادة>> لبنان وتوطين الفلسطينيين فيه وتسقط حق العودة. ولا شك أن إخراجاً إضافياً أصاب <<الخطاب السيادي>> العوني خاصة أن الرجل مصرّ على الاحتفاظ بعناصر في سياسته المعلنة تجعله على مسافة من المشروع الأميركي الإسرائيلي الجذري في المنطقة.

في سياق ذلك استمر السجال بين الجنرال ومناوئيه. أصر على التصرف وكأن القانون الأميركي مجرد أداة من أدواته. لا بل قارب الإيحاء بأنه متحالف مع جورج بوش وفق أجندة يلتقيان فيها على بنود ويختلفان على أخرى، وأن سياسة الدولة الأعظم هي كناية عن <<لائحة طعام>> يختار منها ما يناسبه ويناسب وطنه تاركاً ما عدا ذلك لا بل <<معارضاً>> له. ربما صدق عون والعونيون هذه الأوهام. إلا أن ألف باء السياسة تقول إنهم هم، في الحقيقة، أدوات في سياسة أميركية إجمالية تتجاوزهم بما لا يقاس. فعون، إذا كان صادقاً في خطابه الوطني غير الطائفي، عليه أن يتحمل ضريبة ذلك. وهذه الضريبة هي أن السذاجة هي اللغة للصيقة بهذا الصدق. لا وصف آخر لحالة من يقول إنه استصدر قانوناً سيادياً ولكنه يعارض مشروع التوطين علماً أن أصحاب القانون هم أصحاب المشروع وأنهم لا يجدون أي تناقض بين الأمرين.

إن ما ينطبق على عون لناحية الخطاب لا ينطبق على القسم الأكبر من اللبنانيين الأميركيين الذين لعبوا أدواراً، مهما كانت متواضعة، في <<قانون المحاسبة واستعادة السيادة>>. يملك هؤلاء خطاباً مختلفاً عن عون.

ماذا يقول هؤلاء (وليد فارس، زياد عبد النور، حبيب مالك، طوني حداد، إلخ...)? يقدمون أنفسهم كناطقين باسم عشرين مليون مسيحي ناطقين بالعربية ويتعرضون إلى الاضطهاد في لبنان، وسوريا، والعراق، والسودان، ومصر... ويتراوح هذا الاضطهاد بين <<إبادة الجنس>> وبين التنكيل الذي لا يعرف حدوداً. ولقد ارتكب الغرب المسيحي خيانة كبيرة بحقهم إذ تخلى عنهم لحساب السعي وراء مصالح ضيقة في حين أنهم، إلى جانب إسرائيل، المرتكز الموثوق لأوروبا والولايات المتحدة في هذه <<الأدغال>> الإسلامية.

يعتبر هؤلاء أن لمسيحيي لبنان دوراً خاصاً في قيادة أخوتهم في الدين الناطقين بالعربية نحو ترويح السياسة الأميركية الرامية إلى إخضاع العالم العربي لمتطلبات السلام مع إسرائيل. ويمكن لهذا المشروع أن يبدأ بتحالف وثيق يعقد بين لبنان والدولة اليهودية يكون مثلاً يحتذى بعد فشل السلام الإسرائيلي المصري. والمدخل المباشر لهذا السلام يكون بأن يتجاوز المسيحيون اللبنانيون في الولايات المتحدة الخطوط الحمراء المفروضة عليهم من أجل أن يخوضوا معارك موحدة مع اللوبي المؤيد لإسرائيل ضد الخصوم المعلنين للطرفين من أجل فتح العالم العربي أمام الرساميل الأميركية وإنهاء كل عنصر ممانعة.

يمكن للبنان أن يكون الحليف الأوفى لإسرائيل وهو غير معني بمطالبتها بالانسحاب من أي أرض فلسطينية محتلة. غير أن لبنان عاجز عن لعب هذا الدور المحبب لإسرائيل والولايات المتحدة بسبب سطوة سوريا والتيار الإسلامي الراديكالي. والعلة في الوجود السوري في لبنان ليست المس بالسيادة وإنما تغليب المسلمين اللبنانيين (من <<حزب الله>> إلى رفيق الحريري) وتمكينهم من اضطهاد المسيحيين.

يقترح هؤلاء خطط عمل، وينسقون علناً مع اللوبي الإسرائيلي، وينظرون لما يعتبرونه الخلاص الأقليمي المسيحي بالاستناد إلى تفوق الصهيونية في ظل الهيمنة الأميركية على الشرق الأوسط.

هذه خلاصة سريعة لأطروحاتهم المعلنة والمنشورة. وهي تختلف عما هو معن ومنشور من أفكار <<التيار الوطني الحر>>. ولذا فإن ما يبدو متماسكاً من وجهة نظر أميركية، ومتناقضاً من وجهة نظر عون (ثنائية السيادة والتوطين) يطرح سؤالاً عن ميل هؤلاء <<اللبنانيين>> الأميركيين الذين لعبوا دوراً مؤكداً في <<الوساطة>> بين الجنرال وبين من استضافه في واشنطن.

إن هؤلاء أقرب إلى موقف المشترعين الأميركيين أي أنهم لا يجدون تعارضاً بين <<استعادة السيادة>> وبين <<التوطين>>. وهم إذ يميلون إلى هذه الواجهة، أي لا يمانعون في التوطين، فلأنهم يضمرون حلاً للبنان مستقى من فهمهم لأزمته: طالما أن المشكلة هي في الاضطهاد فالمخرج هو في... التقسيم.

إن المضمرة في هذا التوجه هو أن التوطين، إذا حصل، لن يكون في <<لبنان>> بل لدى لبنانيين آخرين بما يؤسس لتعزيز المطالب الانفصالي أو، في الحد الأدنى، المطالب الفدرالي المروج له من السودان حتى... العراق.

تنتمي هذه الفئة، إيديولوجياً، إلى غلاة <<القوات اللبنانية>> لجهة تأكيد المقاربة الطوائفية العاربية، وسياسياً، إلى التيار العوني لجهة الاستقواء بالسياسة الأميركية الجديدة. لم تعد <<القوات اللبنانية>> الحالية في هذا المناخ لأنها متواضعة سياسياً بعد التجربة المرة. فما تريده لا يتعدى إعادة تنظيم التعايش بالتوافق مع <<الشركاء>> في الوطن. أما <<العونية>> فلا تختلف عن القوات في الخطاب فقط وإنما تأخذ عليها <<إصلاحية>> مبالغاً فيها.

يقود ما تقدم إلى المجازفة باستنتاج. قد لا يكون ميشال عون يخدم، بوعي أو من دون وعي، مصالح السياسة الخارجية الأميركية، وإنما قد يكون يخدم سياسات لبنانيين شديدي الالتصاق بأميركا وإسرائيل يعتبرون أن <<السيادة>> و <<التوطين>> شرطان من شروط تجديد المواجهات الأهلية وصولاً إلى التقسيم.

إذا كان الجنرال، وتياره، امتنع عن انتقاد واشنطن بحجة محاولة الاستفادة منها لتحقيق مطالب <<وطنية>> فإن السؤال الموجه إليهما يتناول موقفهما من <<لبناني>> الولايات المتحدة الذين لا يابهنون لأي مطلب وطني ولا يصدرن إلا عن موقع طائفي يحلم بتجديد رهان يهدد وحدة لبنان